

الأردن

أحرز الأردن في عام 2015 تقدماً كبيراً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. أطلقت الحكومة عملية مسح قومي لعمالة الأطفال كما استهلّت برنامجاً لإضفاء الطابع المؤسسي على التدريبات الإعتيادية لأساتذة المدارس فيما يتعلق بعمالة الأطفال. كما قامت الحكومة بتعزيز تطبيق الحماية الخاصة بالحد الأدنى للعمر عن طريق تعيين 66 من مفتشي العمل الجدد، واعتمدت آلية وطنية لإحالة ضحايا الاتجار بالبشر إلى خدمات إعادة التأهيل أو إعادة التوطين. بالإضافة لذلك، قامت الحكومة بتوسيع الإطار الوطني لإنفاذ القانون بغرض مكافحة عمالة الأطفال بحيث يشمل ثلاث محافظات إضافية، ليصل العدد إلى 9 محافظات من أصل 12 محافظة، ودعمت برنامجاً جديداً سيتم بموجبه إجراء أبحاث بشأن عمالة الأطفال الخطرة في قطاعات معينة. إلا أن الأطفال في الأردن منخرطون في عمالة الأطفال بما في ذلك الزراعة، وفي أسوأ أشكال عمالة الأطفال بما فيها أعمال الشوارع. كما أن الأطفال في الأردن يواجهون عوائق تمنعهم من الحصول على التعليم، حيث أن برامج مكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال غير كافية لعلاج مدى انتشار المشكلة.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التالية التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في الأردن.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
الإنفاذ	إتاحة ونشر المعلومات المتعلقة بالتدريبات التي تم توفيرها لمفتشي العمل والمحققين الجنائيين في مجال أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2015
	إتاحة المعلومات للجمهور فيما يتعلق بعدد العقوبات المفروضة والبيانات التي تم جمعها عن المخالفات الخاصة بعمالة الأطفال.	2015
	ضمان توافر الموارد اللازمة لدى مفتشي وزارة العمل لتنفيذ عمليات التفتيش في القطاع الزراعي.	2014 – 2015
سياسات الحكومة	دمج عملية منع واستئصال عمالة الأطفال في جدول الأعمال الوطني.	2014 – 2015
البرامج الاجتماعية	ضمان تحقيق الالتزام بتسجيل الأطفال اللاجئين السوريين في المدارس.	2013 – 2015
	وضع برامج لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مجال الأعمال المنزلية، والإستغلال الجنسي التجاري، والعمل في الشوارع.	2013 – 2015